❖ **جدول توزيع الوقود الوظيفي 2019/2018:**

	عدد المقتطعات	
النوع/السنة	**إلى حدود آخر شهر أفريل 2019**	**سنة 2018**
السيارات الوظيفية	2030	5798
السيارات لأغراض شخصية	1391	3532
المجموع:	**3421**	**9330**

❖ **استهلاك وقود المصلحة لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017:**

عدد سيارات المصلحة للإدارة المركزية	عدد المقتطعات المستهلكة 2018	عدد المقتطعات المستهلكة 2017
70	**5200**	**8200**
عدد سواق الإدارة المركزية		
37		

2)- فيما يتعلق بغياب مركز استعجالي بتاكلسة:

مشروع إحداث مركز استعجالي بتاكلسة في طور الدراسة، علما أنه يجب توفير العدد الكافي من الأطباء لضمان تشغيل الوحدة على مدار الـ 24 ساعة.

3)- بخصوص شبهة محاباة:

❖ **بخصوص تأخر سحب الأدوية إلى حين تسرّب الأمر للإعلام في حين تمّ إعلامنا بالأمر قبل التسرّب:**

تفطن المخبر الوطني لمراقبة الأدوية أثناء عمليات التقييم لبعض الملفات الخاصة بطلبات الحصول على رخص ترويج أدوية إلى وجود تضارب في صحة معطيات فنية متعلقة بالتكافؤ الحيوي (bioéquivalence) صادرة عن المركز اللبناني Transmedical for Life.

وقد أعلم المخبر الوطني لمراقبة الأدوية السلطة التنظيمية للدواء المتمثلة في وحدة الصيدلة والدواء، وإثر ذلك، تمّ اتخاذ الإجراءات التالية:

*تمّ بتاريخ 30 جانفي 2019 عرض الملف على أنظار الهيئة الفنية للاختصاصات الصيدلية التي اقترحت فريقا يضم عدة خبراء ومتفقدين للقيام بزيارة تفقّد للمركز اللبناني المذكور. علما وأنّ زيارة التفقّد هذه قد جرت خلال الفترة من 3-8 مارس 2019.

*اجتمعت الهيئة الفنية للاختصاصات الصيدلية من جديد بتاريخ 3 أفريل 2019(تاريخ التوصل بتقرير التفقد) للنظر في نتائج زيارة التفقد التي أجريت للمخبر اللبناني. وقد أبدت الهيئة الفنية للاختصاصات الصيدلية على ضوء هذه النتائج رأيها بالتوقيف الوقتي والفوري لرخص ترويج أدوية والتي بلغ عددها 55. كما اقترحت توقيف النظر في الملفات الجاري دراستها والخاصة بالأدوية التي أجريت لها دراسات التكافؤ الحيوي بالمركز اللبناني مع الأخذ بعين الاعتبار وجود بديل للأدوية التي سيتمّ سحبها. هذا، وتجدر الإشارة أن قرارات السحب الوقتية قد صدرت بتاريخ 05 أفريل 2019 وذلك بعد اتخاذ كل التدابير الضرورية لضمان توفير أدوية بديلة للأدوية التي سحبت.

❖ **بالنسبة لمسألة عدم سحب أدوية المخابر المتعاونة مع Transmedical For Life وهل أنّ علاقات صاحب مخبر Medis المقرّب من الحكومة تبرّر عدم سحب أدوية قد تمثل خطرا على حياة التونسيين ووقع سحبها لمخابر أخرى:**

تجدر الإشارة إلى أنه منذ التفطن إلى وجود تضارب في صحة معطيات فنية متعلقة بالتكافؤ الحيوي(bioéquivalence) صادرة عن المركز اللبناني (Transmedical For Life) أطلقت وزارة الصحة عمليات بحث وتقصّي في الموضوع بهدف ضبط قائمة نهائية في الأدوية المتحصلة على رخص ترويج والتي أجريت لها دراسات التكافؤ الحيوي بالمركز اللبناني وذلك من خلال:

*مواصلة التثبت في الملفات على مستوى المخبر الوطني لمراقبة الأدوية.

*مراسلة جميع المخابر المحلية بتاريخ 7 فيفري 2019 لطلب مدّ وزارة الصحة بقائمة في الاختصاصات المعنية(سواء متحصلة على رخص ترويج أو في طور الدراسة).

*الاتصال بتاريخ 14 فيفري 2019 بالمسؤول عن المركز اللبناني لطلب مدّنا بمعطيات حول هذا المركز (خاصة فيما يتعلق بالمخابر التونسية المتعاملة معها).

علما أنّ السحب الوقتي لرخص الترويج لم تقتصر على مخبر معيّن وإنما شملت عدة مخابر محلية مصنّعة للأدوية والمعايير المعتمدة أساسا هي:

-إجراء دراسات التكافؤ الحيوي للاختصاص الصيدلي بالمركز اللبناني المذكور.

-أن تكون دراسات التكافؤ الحيوي المذكورة تمّ التقدّم بها في الملف المكوّن لطلب رخصة ترويج الأدوية.

-الحصول على رخصة ترويج الاختصاص الصيدلي ابتداء من شهر ديسمبر 2015.

-مع الأخذ بعين الاعتبار توفر دواء بديل وذلك بهدف ضمان توفير الأدوية بالسوق التونسية.

ثمّ واصلت وزارة الصحة مجهوداتها المستمرة إلى حدّ الآن لتركز في مرحلة ثانية على الأدوية التي تحصلت على رخص ترويج قبل سنة 2015 ذلك انه على سبيل المثال قد تمّ السحب الوقتي لدوائي (TACROLIMUS 1MG) و(TACROLIMUS 5MG) لمخابر Medis تحصلا على رخصة ترويج خلال سنة 2014 وقد أجريت عليهما

دراسات التكافؤ الحيوي بالمركز اللبنانيTransmedical For Life. في حين أنّ دواء (MYCOPHENOLATE MOFETIL) المتحصل على رخصة الترويج منذ سنة 2006 لم يتمّ سحبه وقتيا بما أن دراسات التكافؤ الحيوي الخاصة به قد أجريت بمركز (Transmed .S.A) الذي يعدّ وحدة منفصلة قانونيا عن Transmedical For Life .

❖ **فيما يتعلق بأسباب عدم التدقيق في مخابر Transmedical For Life رغم تلقّينا طلبا في ذلك منذ 2016:**

تولي وزارة الصحة أهمية كبيرة لموضوع ترويج أدوية سالمة وناجعة وذات جودة. ولهذا الغرض وضعت آليات للتأكد من توفر المعايير المذكورة سلفا من خلال:

*المراقبة المسبقة ذلك أنه لا يمكن ترويج دواء جديد أو جنيس بالسوق إلاّ بعد تقديم الشركة المصنعة طلبا في الغرض إلى السلطة التنظيمية وذلك بغرض إدراء الدراسات الضرورية والتأكد من استجابة هذا الدواء للمعايير المذكورة بالإضافة إلى القيام بزيارات معاينة وتفقّد للمخابر الأجنبية التي تسوق دواء لأول مرة بالسوق التونسية للتأكد من استجابتها لقواعد التصنيع المحكم للأدوية.

*المراقبة بعد التسويق فمنظومة التفقد وأخذ عينات وتحليلها بالمخبر الوطني لمراقبة الأدوية مستمرة خلال كامل فترة وجود الدواء وذلك عبر تفقّد مواقع التصنيع وكذلك عبر منومة التصرف في الشكاوى بالإضافة إلى دور المركز الوطني اليقظة الدوائية الذي بعث لهذا الغرض.

علما أنّ الهيئة الفنية للاختصاصات الصيدلية التي تضمّ خبراء من أساتذة في الطب والصيدلة وكذلك ممثلين عن المجلس الوطني لهيئة الصيادلة والمركز الوطني لليقظة الدوائية والمخبر الوطني لمراقبة الأدوية، لها كل الصلاحيات في اقتراح ما تراه مناسبا وضروريا للتأكد من استجابة الدواء لمعايير الجودة والسلامة والنجاعة قبل إبداء رأيها بخصوص منح رخص الترويج بالسوق بما في ذلك اقتراح إجراء زيارات تفقد لمخابر ومراكز لدراسات التكافؤ الحيوي وذلك بما في ذلك اقتراح إجراء زيارات تفقّد لمخابر ومراكز لدراسات التكافؤ الحيوي وذلك عند دراسة ملفات تسجيل الأدوية.

هذا وتعمل وزارة الصحة بالتنسيق مع الهيئة الفنية للاختصاصات الصيدلية على التحيين والمراجعة المستمرة للوائح الداخلية لعمل هذه الهيئة. فمثلما تمّ إدراج إجراء طلب التكافؤ الحيوي للأدوية الجَنيسَة منذ شهر ديسمبر 2015، فإنه يجري العمل الآن من أجل تعزيز الشروط والمتطلبات الخاصة بمراكز التكافؤ الحيوي بالإضافة إلى إصدار قرار يضبط المعايير العلمية المتعلقة بدراسات القابلية الحيوية ومبررات الإعفاء منها.

ومن ناحية أخرى، فإنّ القوانين الجاري بها العمل في مجال الأدوية قد أكدت على أنه " لا تنفي رخصة ترويج الدواء بالسوق مسؤولية الحق العام عن المنتج صاحب رخصة الترويج بالسوق".

ومن هذا المنطلق، فإنّ مخابر صنع الأدوية ملزمة بضرورة التأكّد من أنها تصنع وتروّج أدوية تستجيب للمعايير المعتمدة على المستوى الدولي وهي بالتالي ملزمة قبل تصنيع دواء بالقيام بالدراسات الضرورية للتأكّد من الاستجابة لمعايير السلامة والنجاعة والجودة بما في ذلك القيام بدراسات التكافؤ الحيوي للأدوية الجنيسة بمراكز معتمدة وموثوق بها دوليا.

والسلام.

السؤال الكتابي من السيد النائب ياسين العياري إلى السيدة وزيرة الصحة بالنيابة

سؤال كتابي (عدد 06) من السيد النائب ياسين العياري

موجه إلى السيدة وزير الصحة بالنيابة

سؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الصحة على معنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

<u>الموضوع: شهة فساد قسم جراحة الفك والتجميل بالمستشفى الجامعي الطاهر صفر بالمهدية</u>

سيدتي الوزيرة، سلاما واحتراما،

نقلت صفحة Radio Monastir على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك تقريرا مصوّرا حول أشغال إحداث قسم جراحة الفك والتجميل بالمستشفى الطاهر صفر بالمهدية حيث أفادت تقارير الرقابة اختلاس المال العام من خلال إخلالات بكراس الشروط في الغرض بشهادة مدير القسم والمدير الجهوي للصحة بالمهدية.

الرجاء التفضل بالإذن للتفقدية بالتعهد بالموضوع وموافاتي في الغرض.

رابط التقرير https://bit.ly/2P6aZae

سيدتي الوزيرة نذكّركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدتي الوزيرة، أرقى عبارات التقدير.

السؤال الكتابي من السيد النائب ياسين العياري إلى السيدة وزيرة الصحة بالنيابة

سؤال كتابي (عدد 07) من السيد النائب ياسين العياري

موجه إلى السيدة وزير الصحة بالنيابة

سؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الصحة على معنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

<u>الموضوع: حول تأخر مراسلة الوزارة لملف السيد ربيع الزيدي إلى رئاسة الحكومة</u>

سيدتي الوزيرة، سلاما واحتراما،

وصلتني شكاية من المواطن ربيع الزيدي مفادها أنه تقدّم بمطلب في الحصول على عطلة لبعث مؤسسة بتاريخ 22 أكتوبر 2018، رقم الملف 18/79896 ولا زال ينتظر مراسلة الوزارة لرئاسة الحكومة بالملف لعرضه على اللجنة المعنية بالغرض.

الرجاء التفضل بتبيين أسباب تلكّؤ مصالحكم في إحالة المراسلة لرئاسة الحكومة مما تسبّب في تعطّل مصالح المواطن ربيع الزيدي.

سيدتي الوزيرة نذكّركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدتي الوزيرة، أرقى عبارات التقدير.

السؤال الكتابي من السيد النائب ياسين العياري إلى السيدة وزيرة الصحة بالنيابة

سؤال كتابي (عدد 08) من السيد النائب ياسين العياري

موجه إلى السيدة وزير الصحة

سؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الصحة على معنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: حول وضعية الأرض الفلاحية عدد A2117 والتي على ملك ورثة المرحوم الصادق بن سالم مخلوف

سيدتي الوزيرة، سلاما واحتراما،

وصلتني شكاية من ورثاء المرحوم الصادق بن سالم مخلوف الواردة أسماؤهم في رسم التملّك والقاطنين بولاية نابل والمالكين جميعا للأرض الفلاحية عدد A2117 ومساحتها 5867 متر مربع من الرسم العقاري عدد 590547 نابل وحيث أدرجت هذه الأرض في مثال التهيئة العمرانية لمدينة بني خيار من ولاية نابل منذ أكثر من عشرين سنة تقريبا بحيث تمّ الاستحواذ على حوالي 90 بالمائة من مساحتها الجمليّة، وهذا مخالف لمساهمة الأراضي في التهيئة العمرانية للمدن عموما والتي تقدّر بـ 25 بالمائة وتضمنت عدة إحداثات من بينها مؤسسة صحية تحت رمز HC ووضعت على ذمّة وزارة الصحة منذ الفترة المذكورة أعلاه ومنذ ذلك الوقت إلى الآن لم ينجز أيّ شيء من تلك الإحداثات ممّا منع الورثة من الانتفاع بأرضهم.

الرجاء توضيح أسباب تجاوز النسبة المستحوذ عليها النسبة القانونية دون تعويض لأصحاب الحقّ.

سيدتي الوزيرة نذكّركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدتي الوزيرة، أرقى عبارات التقدير.

إجابة السيدة وزير الصحة بالنيابة

الموضوع: إجابة على (03) أسئلة كتابية تقدم بها السيد النائب ياسين العياري.

المرجع: مراسلاتكم الموجّهة للسيد رئيس مجلس نواب الشعب تحت عدد 1605 وعدد 1606 وعدد 1607 بتاريخ 25 أفريل 2019.

وبعد،

تبعا لمراسلاتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والتي تقدمتم من خلالها بثلاثة(03) أسئلة كتابية، يشرفني بإفادتكم بما يلي:

1)-حول شبهة فساد قسم جراحة الفك والتجميل بالمستشفى الجامعي الطاهر صفر بالمهدية:

تولّت المصالح المركزية المختصة فتح تحقيق إداري ومالي في أواخر أفريل 2019.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ وزارة الصحة تعتزم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفق ما سَتُفْضي إليه تقارير التفقّد المنجزة في الغرض.

2)-حول تأخّر مراسلة الوزارة لملف السيد ربيع الزيدي إلى رئاسة الحكومة:

ورد بتاريخ 05 نوفمبر 2018 على مصالح الإدارة المركزية مطلب السيد ربيع الزيدي ففي سامي أول للصحة العمومية والذي يلتمس بمقتضاه الحصول على عطلة لبعث مؤسسة لمدّة سنة.

علما أنّ ملف المعني بالأمر كان منقوصا من شهادة في عدم تعارض نشاط المؤسسة المزمع إحداثها والمتمثلة في عيادة خاصة للعلاج الطبيعي بصفته أخصّائي علاج طبيعي وتأهيل وظيفي مع نشاط المؤسسة الصحية التي ينتمي إليها وهي المستشفى الجهوي بالقصرين، وقد تمّ ضمّها إلى مطلبه بتاريخ 17 جانفي 2019.

هذا وتجدر الإشارة أنه تمّ عرض ملف المعني بالأمر على السيد الوزير السابق قصد الإمضاء بتاريخ 2019/03/06 إلاّ أنه تمت إعادة عرضه للإمضاء تبعا للتحوير الوزاري بتاريخ 2019/04/16.

وقد أحيل مشروع الأمر الحكومي إلى مصالح وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية بتاريخ 2019/05/10 وتمّ عرضه على اللجنة الفنية المكلفة بالنظر في مشاريع الأوامر الحكومية التي تقضي بإسناد عطل لبعث مؤسسة بتاريخ 2019/05/15 وحظي بالموافقة المبدئية في انتظار نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

3)-حول وضعية الأرض الفلاحية عدد A2117 والتي على ملك ورثة المرحوم الصادق بن سالم مخلوف:

تبعا للعريضة الصادرة عن ورثة الصادق مخلوف ورغبتهم في استرجاع قطعة الأرض الكائنة بين مدينتي المعمورة وبني خيار والمصنفة تجهيزات عمومية(مستشفى محلّي) حسب مثال التهيئة العمرانية لبلدية بني خيار، تجدر الإشارة أن تصوّر مثال التهيئة العمرانية ونسبة الاستحواذ على الأراضي وتوظيفها ليس من مشمولات وزارة الصحة وإنما يتمّ اقتراحه من البلدية الراجع لها بالنظر، ثم تتم المصادقة عليه من طرف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

أما بخصوص حاجة وزارة الصحة فإنّ الجهة تقترح الإبقاء على قطعة الأرض المذكورة كرصيد عقاري وذلك بعد تسوية وضعيتها العقارية.

والسلام.